



EM/RC42/INF.DOC/3

ش م/ل ٤٢١/وثيقة إعلامية ٣
أب/أغسطس ١٩٩٥
الأصل بالعربية

اللجنة الإقليمية

لشرق المتوسط

الدورة الثانية والأربعون

البند ١١ من جدول الأعمال

مقر المكتب الإقليمي

مقر المكتب الإقليمي

(البند ١١ من جدول الأعمال)

الحاجة إلى توسعة أو تغيير مقر المكتب الإقليمي

لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط

١- تستضيف حكومة جمهورية مصر العربية المقررة المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط في نفس المبنى الذي يشغله منذ عام ١٩٤٩. وخلال ما يقرب من ٤٦ عاماً تضاعف عدد الدول الأعضاء في الإقليم وازدادت أنشطة المكتب الإقليمي وتشعبت، مما استدعى زيادة أعداد الموظفين تدريجياً بحسب الحاجة، سنة بعد أخرى.

وقد أمكن خلال السنوات الأولى استيعاب الاحتياجات الإضافية عن طريق تقسيم بعض الغرف الكبيرة، أو إضافة أجزاء بنيانية محدودة، بحيث لا تؤثر على المظهر المعماري الخارجي الفريد لهذا المبنى.

واستدعى الأمر في المرحلة التالية، نقل عدد من الأقسام الرئيسية إلى أماكن مؤقتة بعيدة عن المبنى. ومن هذه الأقسام المكتبة، التي أدى نقلها إلى صعوبات جمة، بالنسبة لمتابعة المستجندات العلمية، في مكتب مهمته الأولى تزويد بلدان الإقليم بآخر ما استجد في كل علم. وقد بلغ الأمر بالمكتب إلى حد وصلت معه المواقع الأخرى التي يتوزع عليها إلى ستة مواقع. هذا فضلاً عن تعذر انعقاد اللجنة الإقليمية في نفس المبنى منذ عشرات السنين، وكذلك تعذر عقد كثير من المؤتمرات العلمية الكبيرة فيه لضيق المكان.

٢- وقد عُرِضَ هذا الموضوع على اللجنة الإقليمية في دورتها الثالثة والثلاثين في أكتوبر ١٩٨٦، فطلبت إلى المدير الإقليمي استكشاف أي بدائل ممكنة لحل المشكلة.

٣- وعلى إثر ذلك، بدأت اتصالات مختلفة مع وزارة الصحة المصرية ومحافظة الإسكندرية ووزارة الإدارة المحلية ووزارة الخارجية. وكان من نتائج هذه الاتصالات أن وافق المجلس التنفيذي لمحافظة القاهرة في أواخر عام ١٩٨٩ على تخصيص قطعة أرض في مدينة نصر بالقاهرة لاستخدامها لإقامة مبنى مستقل للمنظمة. غير أن المنظمة لم تتمكن لأسباب شتى من استلام الأرض وتنفيذ المشروع.

وأعيدت المشكلة مرة أخرى إلى محافظة الإسكندرية التي وافقت بصفة مبدئية، عام ١٩٩٠، على تشييد مبنى ملحق للمبنى الحالي للمكتب الإقليمي على أرض الشارع الواقع خلفه مباشرة، على أن يتم اتخاذ الخطوات القانونية بشأن تنفيذ المشروع الذي كان سيخضع لنفس شروط التعاقد المبرمة بالنسبة للموقع الأصلي الذي تشغله المنظمة. ولكن بعد أن استعدت المنظمة، وأعدت كافة الرسومات والبيانات الهندسية والمعمارية لتنفيذ التوسعة والبدء في إقامة المبنى الإضافي المناسب، وبعد أن دفعت المنظمة تكاليف الخرائط والدراسات الهندسية المختلفة، توقف المشروع نتيجة لإقامة دعوى أمام محكمة القضاء الإداري لمجلس الدولة بالإسكندرية، احتجاجاً على تسليم الشارع للغرض المذكور. وكان لابد من البحث عن حل آخر، بعد أن ألغت المحكمة قرار محافظة الإسكندرية.

٤- وعلى إثر ذلك أجريت مجددًا اتصالات مع السيد رئيس الوزراء الذي تفضل وعرض اقتسام قطعة أرض مملوكة لوزارة الثقافة تقع بجانب المبنى الذي تشغله المنظمة. ولكن هذا المشروع لم يمكن إنجازه لاشتماله على بناء مشترك يضم مسرحاً عاماً يتبع وزارة الثقافة المصرية، مما ينجم عنه إجراءات متشعبة وعقبات إدارية ومادية وقانونية تحتاج للكثير من الوقت والاعتمادات المالية.

٥- وخلال هذه السنوات، وبينما الموضوع ينتقل من مرحلة لأخرى، كان المدير الإقليمي يحيط للجنة الإقليمية وكذلك المجلس التنفيذي للمنظمة وجمعية الصحة العالمية بتطورات الموقف أولاً بأول، وذلك عند دراسة بند حالة صندوق العقارات للمنظمة والمنوط به تمويل أي مشاريع عقارية خاصة بالمنظمة.

٦- وأثناء انعقاد المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته الخامسة والتسعين، التي عقدت في جنيف، في يناير ١٩٩٥، طلب بعض الأعضاء بياناً من المدير الإقليمي عما تمّ التوصل إليه مع حكومة جمهورية مصر العربية بالنسبة لتوسعة المكتب الإقليمي. وقد قام المدير الإقليمي حينئذ بشرح الموضوع برمته، بما في ذلك استمرار الحاجة الملحة إلى مكان أوسع لتفادي استخدام واستئجار ستة مواقع إضافية يتوزع فيها موظفو المكتب الإقليمي، وما يسببه ذلك من صعوبات إدارية لتسيير العمل، خاصة وقد طُلب إلى المنظمة نقل المكتبة الخاصة بها ووحدة التوريدات، وهما. تتواجدان مؤقتاً في أحد مباني جامعة الإسكندرية. وقد استقر رأي المجلس التنفيذي على عدم الموافقة على إقامة مبنى مشترك، وكلف المدير الإقليمي بالسعي إلى الحصول على قطعة أرض مستقلة مناسبة، سواء في الإسكندرية أو القاهرة، لتشييد مبنى مستقل يلبي متطلبات الأنشطة التي يقوم بها المكتب الإقليمي للمنظمة في خدمة الدول الأعضاء في الإقليم على أفضل وجه، وبأسرع وقت ممكن.

٧- وأثناء انعقاد جمعية الصحة العالمية السابعة والأربعين في جنيف في شهر مايو الماضي، وردت إلى المدير الإقليمي رسالة من رئاسة مجلس الوزراء عن طريق البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة في جنيف، تفيد بأن الجهات المصرية المختصة، استناداً إلى التزام مصر بنصوص اتفاقية المقر، سوف تعمل، بالتعاون والتشاور مع المدير الإقليمي، على توفير قطعة أرض ذات مساحة مناسبة، لإقامة مقر جديد للمكتب الإقليمي يتناسب مع أنشطته الحالية والمستقبلية، على أن تتولى المنظمة تغطية تكلفة إقامة هذا المقر.

٨- ولم تُتخذ أي خطوة إيجابية أخرى في هذا الموضوع حتى الآن، وما زالت الاحتياجات الملحة للمكتب الإقليمي للحصول على حيز مكاني أكبر بدون تلبية، علماً بأن المبالغ التي خصصت أصلاً لتوسعة المكتب الإقليمي تقل قوتها الشرائية باستمرار، كما أنها عرضة الآن للتضييق في ضوء الاقتطاعات الجديدة في الموازنة، مما يزيد، مع مرور الوقت، من صعوبة الحصول على الأموال الإضافية اللازمة لتشييد المبنى المطلوب.

٩- والأمر معروض على السادة ممثلي الدول الأعضاء الموقرين لاتخاذ قرارهم في هذا الشأن، بحيث يتم التخصيص الفوري لقطعة الأرض المناسبة، أو يترك الأمر للدول الأعضاء ليعرض من يشاء منها استضافة المكتب الإقليمي بشروط مناسبة تمكنه من أداء مهامه على الوجه الأكمل، شريطة موافقة جمعية الصحة العالمية على ذلك.